واقع المرأة العراقية وتحدياتها المستقبلية

The Reality of Iraqi Women and their Future Challenges

د. أحمد حمة غريب عمربلي، جامعة التنمية البشرية- إقليم كردستان العراق

ملخص: لقد تبين من هذه الدراسة أن ظروف المرأة العراقية قد تغيرت سلباً وإيجاباً إثر سقوط النظام السابق عام 2003، حيث ازدادت مشاركتها السياسية نتيجة ظهور الأحزاب السياسية وتعددية النظام الجديد، بالإضافة إلى حضورها في منظمات ومؤسسات المجتمع المدني التي تعنى بالمرأة، كما رصدت بعض الإنجازات إلا أنه قد رافقت ذلك بعض المظاهر السلبية نتيجة الأوضاع الأمنية المتردية في بعض المناطق، بسبب العنف الطائفي وصعود التيارات الدينية التي تناهض حرية المرأة وتعوق ممارسة أدوارها.

الكلمات المفتاحية: المرأة العراقية، الصحة، التعليم، العمل، السياسة، الواقع الاجتماعي.

Abstract: The present research found that women's lives have been affected either positively or negatively because of the fail of former Iraqi regime in 2003. Their political participations increased of cause of the political polarization and also they involved in activity in the organizations that concern on the women. As, they have achieved many goals and privileges. However, they have experienced some serious problems because of the lack of security in some areas and ethnic conflict as the consequence of developing religious extremist trends. These limit the women's rights and freedom, and prevent them to play their roles.

Keywords. Iraqi women, health, education, job, politics, social reality

مقدمة:

تعد المرأة العراقية من أهم شرائح المجتمع العراقي، ومع ذلك يلاحظ قلة الدراسات التي تناولتها والبحوث التي تركز عليها، ولذلك تحاول هذه الدراسة إستدراك ذلك، وخاصة في مجالات (التعليم، الصحة العمل، السياسة، والواقع الاجتماعي)، ويمكن دراسة هذه الجوانب بشكل مفصل على النحو التالي:

أولا. واقع المرأة العراقية في مجال التعليم:

يعتبر التعليم من العوامل المؤثرة في تنمية المرأة داخلياً وإظهار قدرتها ومواهبها، باعتباره يؤدى الى تغير نمط البناء الاجتماعي، كما أنه يعد من أساسيات العصر الحديث والضروري في التغيير الاجتماعي، وبالتالي فهو من أهم العوامل للنهوض بالمرأة وتنمية قدرتها وكفاءتها لممارسة أدوارها، وقد أكدت المادة (21) للإعلان العالمي لحقوق الإنسان على الحق العالمي في التعليم، إذ تنص على (أن يتمتع الجميع بحق التعليم) (بسيوني محمود وآخرون، 1988، ص21)، كما تنص المادة ذاتها على أن التعليم الابتدائي إلزامي ومجاني بالإضافة إلى ضمان المساواة في التعليم العالي، ومن ثم وجد أن تعلم المرأة ضروري لعدم تميزها.

كما أكد المؤتمر الإقليمي العربي(عشر سنوات بعد بيجين) الذي عقد فى بيروت تموز يوليو 2004، على حل المشاكل التي تسبب تسرب الفتيات من التعليم للحد من الأمية والفقر والبطالة (تقرير المؤتمر الإقليمي العربي عشر سنوات بعد بيجين، يوليو 2004).

ويعتبر العراق من أكثر الدول تقدماً من حيث المصادقة على أكبر عدد من الاتفاقيات الدولية بشأن المرأة، والذي صادق مبكراً على الاتفاقية الدولية لإزالة كافة أشكال التميز ضد المرأة، إذ أن القوالب المتعلقة بالتربية والتعليم في العراق هي قوالب شاملة لكلا النوعين.

ويمكن مناقشة الوضع التعليمي للمرأة العراقية من خلال عدد من الجوانب وهي: الوضع التعليمي للمرأة العراقية بصورة عامة وتأثيرات الظروف التي مر بها العراق، وملامح تعليم المرأة العراقية في مختلف المراحل التعليمية، ومعوقات تعليم المرأة، والجهود والمقترحات والرؤية المستقبلية لتطوير وتحسين وضع المرأة في مجال التعليم.

1.1 وضع التعليم للمرأة في العراق بصورة عامة

لقد أصدر العراق جملة قوانين بخصوص تعليم المرأة ، خصت فيها المرأة باهتمام خاص إلى جانب الرجل للحصول على حقوقها التعليمية، حيث أوجب قانون التعليم رقم (188) لسنة 1976: (على كل مواطن ذكراً كان أم أنثى تتراوح أعمارهم بين (15- 45) سنة أن يلتحقوا في مراكز محو الأمية)، ولتطبيق هذه التشريعات بدأت حملة وطنية لمحو الأمية بموجب قانون محو الأمية لعام 1971 ونتيجة لذلك انخفضت نسبة الفتيات الأميات من 64,4% في عام 1977 إلى 25,5% في عام 1978(الاتحاد العام لنساء العراق، 2002، ص32).

ثم تراجعت هذه النسبة وارتفعت نسبة الأمية عقب اندلاع الحرب العراقية الإيرانية(1980 – 1988)، فقد انتقلت الأولويات من الرفاهية الاجتماعية والخدمات إلى المجهود الحربي، وقد أدت إلى التدني المتسلسل وبشكل تنازلي في ميادين التعليم.

وبعد انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية(1980–1988) تحسنت الظروف الاقتصادية نسبياً إلا أنها تدهورت ثانية عقب الغزو العراقي للكويت عام 1990، حيث أجبر العراق على الانسحاب

من الكويت، وتم فرض الحصار الاقتصادي من قبل مجلس الأمن الدولي بقرار 986، والذي أدى إلى تراجع معظم الخدمات في جميع المجالات، وقد انخفضت ميزانية التعليم في العراق حسب تقرير منظمة (اليونسيف) من 500 مليون دولار قبل الحرب المذكورة عام 1990 إلى أقل من 10% من ذلك المبلغ سنة1989 (UNICIF: Sanctions, 1998).

ثم تحسنت الظروف في العراق نسبياً بعد رفع الحصار جزئياً ضمن برنامج الأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء) والحاجات الأساسية، وقد أدى ذلك إلى إنسحاب التلاميذ من المدارس الابتدائية وكذلك على مستوى المعاهد والجامعات تسربوا منها بسبب تفاقم الظروف المعيشية التي أجبرت بعض الأسر على إخراج أبنائهم من التعليم.

وبعد سقوط النظام عام 2003 حدثت التغيرات في البنية الأساسية والإدارية والأمنية، حيث واجه العراق الفوضى وانتشر العنف الطائفي، وظاهرة اختطاف الأطفال والبنات والأساتذة الجامعيين، وتوقفت الدراسة في بعض المناطق لأسابيع، وقد أجبر الآلاف على ترك الدراسة، نتيجة الأوضاع الأمنية، إلا أن هناك بعض العوامل الأخرى التي تعتبر معوقاً لمشاركة المرأة في التعليم سيتم مناقشتها لاحقاً كما يمكن عرض أهم ملامح التعليم في مختلف مراحله في العراق وموقع المرأة فيها.

2.1 ملامح التعليم في العراق وموقع المرأة منها

حسب البيانات التي أوردتها وزارة التخطيط العراقية لسنة 2007 يقدر عدد الطلاب في مختلف مراحل التعليم بـ (5758078) طالباً أي تشكل حوالي(19.39%) من السكان ويسيطر على التعليم القطاع الحكومي في مختلف مراحله، غير أنه بعد سقوط النظام عام 2003 ظهرت الكليات والجامعات الأهلية، إلا أنه لا يزال التعليم قبل الجامعي توفره الدولة باعتبار أن التعليم حق لكل العراقيين في مختلف مراحله كما أن هناك بعض المدارس الخاصة لكن نسبتها قليلة، وكذلك تساهم الحكومة فيها ولذلك يمكن القول بأن التعليم في العراق مجاني وتسيطر عليه الحكومة.

3.1 الأمية بين الإناث

لقد اعتمدنا بشأن البيانات التي تتعلق بأوضاع التعليم في العراق على وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية، إلا أننا لم نجد أية بيانات تتعلق بنسبة الأمية سواء بين الذكور أو الإناث ولذلك رجعنا إلى بعض التقارير منها:

تقرير إدارة المرأة العربية حول معدلات الأمية في الدول العربية لسنة 2007 والذي يشير إلى أن نسبة الأمية بين الإناث في العراق تبلغ (72.4%)(إدارة المرأة- جامعة الدول العربي: معدلات الأمية، 2007-2008)، أما التقرير الاقتصادي العربي الموحد فيشير إلى أن نسبة الأمية في العراق (68.6%) بين الإناث و (39.1%) بين الذكور حسب التقديرات لسنة ،2005 وهذا بين الفئات التي تبلغ بين (24-15) أما بين الفئات من 15 سنة فأكثر فتبلغ نسبة الأمية بين الإناث (74.8%) مقابل (43.4%) للذكور وتقدر الأمية في المتوسط الحسابي بشكل عام بـ 9.58% من المجموع العام للسكان (تقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008، ص288).

4.1 معوقات تعليم النساء: ويمكن الإشارة لذلك من خلال ما يلي:

1.4.1 الظروف الطبيعية والجغرافية

لا تعتبر فرص التعليم متاحة بطريقة متساوية لسكان المجتمع العراقي إذ تزيد نسبة التعليم في مراكز المدن وتقل نسبياً في خارجها، حيث تنتشر القرى خارج المدن والتي قد لا يصل عدد سكانها إلى 30 نسمة، هذا بالنسبة للقرى القاطنة في المناطق الجبلية، وكذلك هناك التجمعات السكانية الصغيرة المنتشرة في المناطق الوسطى والجنوبية مما يجعل مهمة الحكومة في إيصال التعليم إليهم صعبة، خصوصا المراحل المتقدمة من التعليم، أي ما بعد المرحلة الابتدائية مما يؤدي إلى اكتفاء القرويين بالتعليم الابتدائي دون المراحل الأخرى، لأنهم لا يفضلون إرسال أبنائهم إلى المراكز التعليمية بعيداً عنهم وهذا يرجع إلى عوامل اجتماعية وثقافية، أو قد يكون إلى حد ما عوامل اقتصادية (الينسكو واليونسيف: الأطفال خارج المدراس، 2005).

2.4.1 المتغيرات الاجتماعية والثقافية

تمارس العادات والتقاليد الاجتماعية دوراً في الحد من فرص التعليم للفتيات، خصوصا في المراحل المتقدمة من التعليم، كما أنه في قانون التعليم لعام 1978 ورد أن الدولة توفر التعليم مجاناً في المرحلة الابتدائية، وقد تم تعديل القانون إلى الأحكام التي تنص على المساواة في المادة (14) من الدستور العراقي عام 2005، كما تنص المادة (16) على أن التعليم المجاني حق لكل العراقيين في مختلف مراحله، ورغم تعديل التشريعات القانونية بخصوص حقوق التعليم (الدستور العراقي، المادة 14 و16، 2005) إلا أن الدولة تُلزم بتوفير التعليم في المرحلة الابتدائية فقط، وهذا يسمح بعدم تعليم الفتيات بعد المرحلة الابتدائية غير الإجبارية، فيمكن أن ينعكس على الفتيات في عدم مواصلة مراحل التعليم المتقدمة، وتمثل الأحكام القانونية، إلى جانب التراكمات العائلية والتي تنبثق من المجتمع معوقاً لتعليم النساء.

3.4.1 الهجرة

يعتبر العراق من الدول ذات التركيبة السكانية المختلفة(مجتمع فسيفسائي)، مما جعله غير مستقر سياسياً وأمنيا منذ نشوء الصراعات الداخلية، حيث مارس النظام السابق سياسة التهجير القسري لتغيير ديموغرافية السكان في المناطق الكوردية في إقليم كردستان(بشدري رزكار، 2008، ص180)، ومارسه أيضاً في المناطق الشيعية بتهجير الشيعة إلى مناطق السنة وبالعكس.

كما أدت الحرب العراقية- الإيرانية إلى تشرد السكان الواقعين على الشريط الحدودي للمناطق المتاخمة لإيران، طيلة سنوات الحرب، وبعد سقوط النظام عام 2003 تدهورت الظروف الأمنية المتمثلة في العنف الطائفي مما أدى إلى نزوح عدد لابأس من السكان والهجرة في المناطق الوسطى إلى مناطق أكثر أمنا في الشمال أو الخارج خصوصاً الدول المجاورة سوريا والأردن والذي انعكس على مواصلة التعليم، وخاصة الفتيات، لأن التعليم في دول المهجر غير مجاني ومكلف مادياً.

4.4.1 الظروف الاقتصادية

بالرغم من أن التعليم يعتبر في العراق مجاناً، إلا أن كثيراً من المستلزمات الدراسية كانت لا تقدم للطلبة بسبب الحصار الاقتصادي الذي أدى إلى تراجع نفقات التعليم، إضافة إلى أن تدهور الظروف الاقتصادية للسكان جعلت البعض لا يتحمل التكاليف الدراسية، وقد ترك بعض

المدرسين والطلاب وظائفهم وتوجهوا إلى السوق بسبب إنخفاض الأجور والتي هبطت إلى مابين(7-5) دولارات شهرياً، رغم تحسن الظروف الاقتصادية بعد تنفيذ برنامج الأمم المتحدة(النفط مقابل الغذاء والحاجات الأساسية اللازمة) عام 1996، إلا أن العامل الاقتصادي يشكل عبئاً أمام البعض لإكمال المراحل التعليمية ولاسيما النساء.

ثانيا. واقع المرأة العراقية في مجال العمل

لقد أدت عائدات النفط العراقي إلى تقدم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع العراقي، حيث شجع العراق على مساهمة المرأة في القوة العاملة، ولعل دور التشريعات وقانون العمل، أتاح فرصة لدخول المرأة في القطاع الاقتصادي، وقد ارتفعت نسبة الإناث في سن العمل من (15- 64) سنة بنسبة من (47.2%) إلى (50.2%) بين عامي 1977 و1997(الاتحاد العام لنساء العراق، 2002، ص70)، خصوصاً في سنوات الحرب العراقية –الإيرانية(1980–1988) بسبب إجبار الرجال على المشاركة في الحرب، وتزايد الخسائر في الأرواح، وآلت نسبة كبيرة من الوظائف إلى النساء، بما في ذلك بعض الأعمال في الجيش، وكان على النساء في الوقت نفسه رعاية الشئون المنزلية، والعدد المتزايد من الأقارب المعوقين من الذكور(زنكة هيفاء، 2008، ص74).

ويمكن عرض ملامح مشاركة المرأة في القوة العاملة في ما يلي:

1. ملامح مشاركة المرأة فى القوة العاملة

بحسب تقديرات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائى العراقية يساهم(28.8 %) من سكان العراق في القوة العاملة، وتقدر نسبة مشاركة المرأة بـ (22.65%) والتي كانت (16%) في سنة 1970 و (17.3%) لسنة 1980، ورغم ارتفاع نسبتها منذ سبعينات القرن الماضي إلا أن هذه النسبة قليلة مقارنة بمتوسط المعدلات على المستوى العالمى والمنطقة، بالإضافة إلى انخفاض مشاركة المرأة، وهى لا تزال تعاني من التمييز في الأجور التي تتقاضاها، وخاصة في القطاعات الخاصة(الياسري سحر،2009)، كما تعتبر نسبة النساء اللاتي يعملن مقابل الأجر المدفوع منخفضة ولاسيما في الأرياف، وتمثل نسبة المرأة التي تعمل مقابل أجر مدفوع ب(6.10%) من سنة 1990، وارتفعت إلى (16%) من سنة 2004 ثم تراجعت إلى (15.3%) لسنة 2006.

وتتركز القوة العاملة في العراق في قطاع الخدمات والتي تمثل (71.8%) و(19.8%) في القطاع الصناعي، أما القطاع الزراعي فتمثل (8.4%) بالرغم من أن العراق يمتلك الثروة الطبيعية في مجال الزراعة التي تتمثل قي الأمطار والنهرين "دجلة والفرات وروافدهما"، وكذلك المياه الجوفية إلى جانب الأراضي الخصبة، ولا تفي الموارد الزراعية فى العراق بالحاجة المحلية.

ويندرج القطاع الزراعي في العراق ضمن الاقتصاد المعاشي المحلي أي لا يدخل في التجارة الدولية ويتركز في الأرياف، ومعظم النساء العاملات في الحقول الزراعية يعملن بدون أجر ومن الصعب تحديد نسبة المرأة العاملة في الريف العراقي، ولم تتوفر البيانات والمؤشرات التي تخص المرأة الريفية العاملة في مجال الزراعة والتربية الحيوانية، غير بعض المقالات والتقارير الصحفية، ويرجع ذلك إلى عاملين: العامل الأول: ضعف اهتمام الحكومة بالحياة الريفية، ولا

تزال بعض القرى بعيدة عن اهتمام الحكومة والخدمات اليسيرة التي تتمثل في توفير مياه الشرب النقي والكهرباء والطرق والمواصلات.

العامل الثاني: يتعلق بطبيعة الريف العراقي، حيث تنتشر التجمعات السكانية فى القرى الصغيرة التي قد لا يصل عدد سكانها إلى 30 شخصاً هذا بالنسبة للقرى فى المناطق الجبلية، أما القرى فى المناطق الوسطى العراقية فمنتشرة في المناطق المتفرقة خارج المدن، وهناك نوع آخر من الريف يتمثل في أرياف في المناطق الجنوبية على ضفاف الأنهار والأهوار والمستنفعات، فهذا النمط السكاني الريفي يكون تنظيمه وإجراء الدراسات الدقيقة فيما يخصه صعباً إلى حد ما.

كما يعتبر واقع الحياة الريفية سيئاً نظراً لصعوبة العامل الجغرافي والبيئي الذي يعيش فيه الفرد، وضعف دور الحكومة من حيث تقديم الخدمات لهم ولاسيما انتشار الفقر بين بعض السكان القرويين، وتحمل المرأة لأعباء أكثر في هذه الظروف، فهي مسئولة عن الواجبات الأسرية والمعيشية التي تتمثل في تربية الحيوانات والعمل فى الحقول الزراعية دون "أجر مدفوع (الياسري سحر، 2009).

بالإضافة إلى ما سبق، فإن عمل المرأة في الريف لايشمله قانون العمل أو قانون الضمان الاجتماعي، مما يعنى حرمان المرأة من الحماية القانونية والاجتماعية التي تمنحها الدولة للعاملات في المدن خاصة لدى القطاع الحكومي.

كما أن هناك تحيزاً من حيث إدارة الأرض الزراعية وتمليكها للمرأة، وهى لا تنتفع منها لذاتها بسبب الأعراف الاجتماعية وضعف دور تنفيذ القوانين في الأرياف.

2.المرأة العاملة فى القطاع الخاص

تتركز مشاركة المرأة في القطاعات العامة وتقل مشاركتها في القطاعات الخاصة مقارنة بالرجال بسبب العوامل الاجتماعية، والتي تمنع كثيراً من النساء من العمل من قبل أسرهن، بالإضافة إلى افتقار المرأة إلى الخبرة الكاملة وخاصة في إدارة المشاريع الضخمة، حيث يوجد في بعض الدول سيدات أعمال في حين مثل هذه الظاهرة تكاد تكون معدومة في العراق.

والظروف التي مر بها العراق كالحرب العراقية الإيرانية ثم الحصار الاقتصادي والصراع الداخلي أدت الى انتشار الأرامل، والظروف المعيشية دفعتهن إلى سوق العمل لأنهن حملن مسؤلية إعالة أسرهن، كما تشير التقارير إلى أن هناك 20% من السكان يعولهن النساء وأن 80% منهن أرامل(جريدة شرق الأوسط، 2009)، وتعتبر حياتهن في الواقع سيئة، وأن عملهن غالباً غير مشمول بقانون العمل أو قانون الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية، لأن بعض القطاعات الخاصة وأماكن العمل غير مجازة قانوناً ولا تهتم بتسجيل جميع العاملين فيها بالإضافة الى ضعف دور الدولة في الرقابة، وتنظيمها لهذه الأنماط من العمل وغالباً تنقاضى المرأة أقل الأجور مقارنة بالرجال، هذا بالإضافة إلى الأمية والضغوط النفسية التي تعيش فيها بسبب الفقر، كذلك تعتبر نظرة المجتمع تجاههن سلبية.

ثالثا. واقع المرأة العراقية في مجال السياسة:

ويمكن دراسة واقع المرأة العراقية في مجال السياسة من خلال المناحي الثلاثة التالية: مشاركة المرأة في الحياة السياسة العامة، ومشاركة المرأة في السلطة واتخاذ القرار، ومشاركة المرأة في السلطة السياسة.

1. مشاركة المرأة في الحياة السياسة العامة

تتمثل ملامح المشاركة السياسية للمرأة العراقية من خلال ظهورها في النوادي والجمعيات النسائية عام 1923، وحملت اسم (النهضة النسائية) وانبثق عنها نادي النهضة النسائي، والذي يعتبر من أول النوادي النسائية في العراق، كما نشأت الجمعيات النسائية ذات الطابع السياسي ومنها (نادي أخوات الحرية) في عام 1944 (بياتي سميرة، 2006، ص5).

وشاركت المرأة العراقية لأول مرة في المؤتمرات الدولية عام 1930 وأول سفيرة رسمية للعراق تعود إلى نهاية الخمسينات من القرن الماضي، وقد عين الرئيس العراقي آنذاك عبد الكريم القاسم في حكومته نزيهة الدليمي أول وزيرة في تاريخ العراق عام 1959(بياتي سميرة، 2006، ص10).

وقد سبق أن حققت المرأة العراقية بعضاً من حقوقها بين الحربين العالمية الأولى والثانية، ثم تقدمت بعض الخطوات في العهد الجمهوري بعد عام 1958، إلا أنه بعد الانقلاب عام 1963 انقلبت الظروف، ووصل حزب البعث إلى السلطة حتى سقوط النظام 2003، وعلى الرغم من أن الدستور عام 1970 ضمن بعض الحقوق السياسية للمرأة إلا أن مجئ صدام حسين إلى السلطة قد حرم الرجال والنساء من كل الحقوق السياسية والحريات المدنية تقريباً(بياتي سميرة، 2006، ص9).

حيث مارس حزب البعث سياسة الاستبداد وسيطرة الحزب الواحد وعقلية إلغاء الآخر وإحلال الحكم الفرد محل حكم القانون، وأصبح البلد محكوما ليس من قبل المؤسسات، والهيئات الدستورية والقانونية، بل من خلال شبكة من المنظمات السرية، حلت محل الهيئات والمؤسسات بقرارات الحاكم الفردي التي تصدر باسمه أو باسم مجلس قيادة الثورة.

إذن لم يسمح النظام البعثي بالمشاركة السياسية للمرأة، لكونه نظاما مستبداً لا يسمح بالرأي الآخر، حيث اقتصرت المشاركة السياسية للمرأة على الاتحاد العام لنساء العراق الذي يعتبر إحدى أدوات النظام الذي يستخدم لتحقيق أغراضه السياسية وإظهار صورته للخارج بأن المرأة تمارس حقوقها السياسية.

لكن بعد انتفاضة المعارضة الكوردية وسيطرتها على الإقليم في كردستان شمال العراق ولاسيما بعد فرض قرار الأمم المتحدة رقم 688 لحماية الإقليم من النظام عام 1991 والذي أعاد المنظمات النسائية الكردية وبعضها تابع للأحزاب السياسية، حيث بذلت هذه المنظمات جهوداً ملحوظة بمساعدة المنظمات الدولية للنهوض بالمرأة والذي وافق سياسة حكومة إقليم كردستان(اليشو صوريا، 2006، ص100).

وبعد سقوط النظام عام 2003 دخل العراق في مرحلة جديدة، بالرغم من كل ما حصل من الفوضى السياسية والفراغ الإداري والأمني، إلا أنه من الناحية السياسية، يعتبر النظام الجديد مكوناً للأطياف السياسية المختلفة، ذات التعددية السياسية التي لم يشهدها العراق من قبل.

2.مشاركة المرأة في السلطة واتخاذ القرار

وتمثل مشاركة المرأة في السلطة واتخاذ القرار من خلال المستويات والجوانب التالية:

1.2 مشاركة المرأة على مستوى السلطة المحلية: ينص دستور العراق لعام 2005 على المساواة بين الرجل والمرأة فى ضمان الحقوق السياسية، وقد وضع في الدستور الآلية لمشاركة

المرأة في السلطة السياسية من خلال التمثيل النسبي (الكوتا) بحيث لا تقل مشاركة المرأة عن 25%، وقد نفذت في الانتخاب البرلمانية في عام 2005، وتسربت إلى مجالس المحافظات في عام 2009، وقد حققت المرأة 33% من المقاعد المخصصة لمجالس المحافظات سنة 2009، إلا أنه ليس هناك حتى الآن إمرأة في وظيفة محافظ.

2.2. مشاركة المرأة على مستوى الإدارة العامة: لم تتوفر البيانات في وزارة التخطيط العراقية عن نسبة النساء في مراكز صنع القرار، ولا عن عدد النساء اللاتي يعملن في تلك المراكز، ولذلك فمن غير الممكن معرفة نسبة النساء المشاركة فى الإدارة العامة ومقارنة نسبتها بالرجال.

وقد تمثل مجموع عدد النساء اللواتي يعملن كمدراء عامين في معظم الوزارات بـ(86) إمرأة مديرة، و215 إمرأة يعملن في وظيفة الخبيرات ومعاونة مدير عام و (33) إمرأة مستشارة، أما وكلاء الوزراء، فتقلد(8) نساء وظيفة وكيل، وتمثل مجموع تلك الوظائف (342) وظيفة. وهذه الوظائف تختلف من وزارة إلى أخرى ، فأكبر عدد موجود منهن فى وزارة الصناعة والمعادن ويمثل بـ (64) من مجموع (342) وظيفة، وتأتى وزارة التعليم العالى والبحث العلمي في المرتبة الثانية وتشغل المرأة فيها(38) وظيفة والمرتبة الثالثة لوزارة الخارجية بـ (36) وظيفة ويليها وزارة العدل بـ (31) وظيفة (وزارة التخطيط العراقي احصائية 2006-2007)

3.2. مشاركة المرأة فى السلطة القضائية: ترجع مشاركة المرأة في السلطة القضائية إلى ما بعد تأسيس المعهد القضائي فى بغداد عام 1984 حيث عينت عدد من الخريجات كقضاة ومدعيين عامين، وبعد هذه السنة وفي باقي سنوات النظام السابق منعت المرأة من دخول المعهد القضائي إلى ما بعد سقوط النظام عام 2003، وتشكل نسبة المرأة في السلطة القضائية 2% فقط ، لكن في إقليم كردستان تعد مشاركة المرأة في القضاء أكثر نسبياً، إذ تعمل 150 امرأة في مكتب الإدعاء العام، وبالرغم أن المرأة الكردية تشارك أكثر في السلطة القضائية لكن ليست للآن على المستوى المطلوب.

4.2. مشاركة المرأة في السلطة السياسية: ويمكن مناقشة دور المرأة في السلطة السياسية ومشاركتها من خلال عدة جوانب وهى السلطة التنفيذية، وتواجد المرأة في الأحزاب السياسية، ودور المرأة في الانتخابات.

حيث لم يشهد العراق منذ استقلاله تسلم المرأة سلطة رئاسة الجمهورية أو رئاسة الحكومة، إلا أنها وصلت الى منصب وزيرة، فأول وزيرة في تاريخ العراق كانت نزيهة الدليمي فى حكومة عبد الكريم القاسم عام 1959، وبعد تسلم البعثيين سلطة العراق عام 1963 لم يسمح للمرأة أن تتقلد منصب الوزير إلى ما بعد سقوط النظام عام 2003، أما فى الحكومة الحالية فتشغل المرأة 6 حقائب وزارية من أصل 36 وزارة، وأما بالنسبة لمنصب المحافظين ومساعد المحافظ فلم تشغله أية امرأة، باستثناء إقليم كردستان، حيث وصلت المرأة فيه إلى منصب مساعد المحافظ وقائم مقام، إلا أن مشاركة المرأة فى هذه المناصب يعتبر ضئيلاً.

أما من حيث تواجد المرأة فى الأحزاب السياسية العراقي، تتمثل مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية في إطار التنظيم النسائي منفرد أو الإندماج في التنظيم العام كأي عضو الآخر بغظ النظر عن النوع، فمثلاً توجد في تلك التنظيمات النسائية داخل الحزب على شكل جمعيات أو

اتحادات تسهم في تحقيق أهداف الحزب المؤسس لها من جهة، والعمل على النهوض بالمرأة وتحقيق حقوقها في المجتمع من جهة أخرى.

ومن أهم الجمعيات العراقية: رابطة المرأة العراقية التي أسسها الحزب الشيوعي العراقي عام 1953 وقد تم حظر نشاطاتها بعد عام 1976 من قبل النظام السابق، وتحولت نشاطاتها إلى نشاطات سرية، مثل باقي الجمعيات التابعة للأحزاب المعارضة آنذاك.

أما جمعية الاتحاد العام لنساء العراق وهي الجمعية النسائية الرسمية الوحيدة والتي كانت إحدى أدوات النظام السابق، فقد انتهت نشاطاتها بعد سقوط النظام عام 2003.

وبعد سيطرة المعارضة الكردية على إقليم كُردستان بعد فرض الحماية الدولية عليه عام 1991، بدأت نشاطات الجمعيات التي أسستها الأحزاب السياسية الكردية بعد حصول الاستقرار النسبي في الإقليم وخاصة بعد تشكيل حكومة إقليم كردستان في عام 1992، ومن أهم الجمعيات: جمعية اتحاد نساء كُردستان التابعة لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني، وجمعية اتحاد نساء كُردستان التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني، وجمعية الأخوات الكردستانية التابعة لحزب الاتحاد الإسلامي الكردي، وجمعية نساء كردستان التابعة للحزب الشيوعي الكردستاني، وقد ساهمت الجمعيات النسائية الكردية في تحقيق بعض الحقوق السياسية للمرأة الكردية خاصة هذه الجمعيات التي كانت تتلقى الدعم المادي والفني من المنظمات الدولية خاصة قبل سقوط النظام.

وبعد سقوط النظام زاد عدد الجمعيات النسائية نتيجة لظهور الأحزاب السياسية المتعددة بالإضافة إلى بعض الجمعيات النسائية الأهلية ولذلك يصعب تحديد عدد تلك الجمعيات. وقد شاركت 86 جمعية تعنى بحقوق المرأة سواءاً كانت حزبية أو مستقلة في المؤتمر الذي أقيم في نوفمبر عام 2008 ومن المحتمل أن يزيد هذا العدد بعد ذلك.

رابعاً واقع المرأة في مجال الصحة:

ويمكن مناقشة الوضع الصحي في العراق من خلال عدة جوانب وهي: المرأة والخدمات الصحية، والمرأة كعنصر تغيير وتنمية في المجال الصحي، بالإضافة إلى الظروف السياسية والاقتصادية التي تأثر بها الوضع الصحي في العراق.

1.المرأة والخدمات الصحية: تزايد اهتمام الدولة برعاية الأم والطفل وانتشر العديد من مراكز رعاية الأمومة والطفولة، فبعد أن كان عددها عام 1987 (360) مركزاً أصبح (640) مركزاً عام 1998، كما زاد عدد ذوات المهن الطبية نتيجة تطور التعليم في العراق ورافده في القطاع الصحي مقارنة ببعض دول المنطقة، إلا أن مثل هذه الخدمات في المستشفيات العامة، خاصة في مستشفيات الولادة (وزارة التخطيط العراقية احصائية 2002 و 2007)، وانخفاض المستوى المعيشي لبعض الأسر جعلهم لايحصلون على الرعاية الصحية اللازمة بسبب ارتفاع تكاليف الخدمات الطبية.

2. المرأة كعنصر في تنمية المجال الصحي: ازداد عدد النساء من بين ذوات المهن الطبية وذلك نتيجة التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي حصلت في العراق بعد منتصف السبعينات من القرن الماضي والنظر للمرأة كمنتجة وليست كمستهلكة فقط، وبلغت نسبة المرأة المساعدة للطبيب (48.88%) عام 2006 بعدما كانت تشكل (30.44%) عام 2000 (الاتحاد العام لنساء العراق، 2002).

كما ارتفعت نسبة الطبيبات المتخصصات ، فقد بلغت حسب إحصائية 2006 (30.44%) والطبيبات غير المتخصصات (38%)، وأما طبيبات الأسنان فتفوق نسبتهن نسبة الذكور، إذ تبلغ (55.55%)، ورغم تفوق نسبة المرأة بين أطباء الأسنان فقط إلا أن نسبتها فى التخصصات والمجالات الطبية الأخرى هي أقل من الذكور لكنها تعتبر غير قليلة، وستزيد نسبتها في المستقبل لأنه ليس هناك تمييزاً في مجال التعليم واتجاه الفتيات نحو الدراسات الطبيبة، بل هناك التميزات إيجابية لصالح الإناث مثل تفضيل الإناث للدراسة في مجال التخصصات الطبيبة في مجالات أمراض النساء والتوليد.

3. تأثير المصادر الاقتصادية والحروب على الوضع الصحى العراقي: يرتبط مستوى الرعاية الصحية في العراق بالظروف والتقلبات الاقتصادية والسياسية التي مر بها العراق. فقد كان العراق من الدول التي تمتعت بمستوى عال في مجال الرعاية الصحية، إلا أن دخول العراق في الحرب العراقية الإيرانية (1980–1988) أدى إلى تراجع النفقات المخصصة لمجمل المجالات، ومنها المجال الصحي، بسبب الزيادة المتسلسلة في النفقات العسكرية، وبعد فرض الحصار الاقتصادي عام 1990 تدهورت الظروف بنسبة 95% وفى تلك الفترة ارتفعت نسبة حالات الإجهاض وحالات وفاة الأمهات، وانتشرت الأمراض بسبب نقص الغذاء، وانخفاض الرعاية الصحية (UNICIF Report, 2006).

أما بعد سقوط النظام عام 2003 فقد انتشرت الفوضى والعنف الطائفي، وواجه العراق حالة طوارئ إنسانية، إضافة إلى هجرة الأشخاص إلى أماكن أكثر أمناً، وقد قدمت الأمم المتحدة في يناير 2007، أن هناك ثمانية ملايين شخص مهددون وبحاجة إلى مساعدات فورية(بوندر جيمس وهوري ولسن، 2008، ص159)، ولاسيما في 2006 الذي بلغ عدد القتلى فيه حوالي 340 ألف مدني ما يقدر بـ 94 شخصاً في كل يوم.

كما تأثر الكادر الطبي في العراق بالظروف الأمنية، إذ أدى إلى النزوح والهجرة إلى مناطق أكثر أمناً في العراق أو إلى خارجه، لأنهم أصبحوا مستهدفين من قبل الميلشيات الطائفية، والعصابات الذين يختطفونهم ويفرجون عنهم مقابل المبالغ المالية نتيجة الفراغ الأمني.

كما أن هناك عدداً من العوامل التي تؤثر على صحة المرأة ومنها الفقر وارتفاع تكاليف الدواء و الخدمات الطبية، والأعراف الاجتماعية ويمكن الإشارة إليها فيما يلي:

1.3. ارتفاع التكاليف الطبية: تأثر الوضع المعيشي للمجتمع العراقي بسبب فرض الحصار منذ أوائل التسعينات من القرن الماضي، حيث أدى إلى تفاقم في الظروف المعيشية للكثير من الأسر، هذا بالإضافة إلى تراجع الخدمات الطبية وارتفاع تكاليفها، فمثلاً أشارت التقارير الدولية بأن تكاليف الولادة التي كانت مجانية ومتوفرة في المستشفيات العامة من قبل، أصبحت اصبحت تكلف (800) دولار 2003، ولذلك لجأ الكثير من الأمهات إلى الولادة عند القابلات Women). for Women International Stronger , 2008)

2.3.الأعراف الاجتماعية: تعتبر بعض العوامل الثقافية والاجتماعية إحدى أهم المعوقات أمام المرأة للحصول على الخدمات الطبيبة ولاسيما النساء في الأرياف، حيث تعانى المرأة من مشكلة الجهل الصحي وتتعرض إلى العنف والتعب الجسدي، بالإضافة الى المعتقدات الاجتماعية والدينية الخاطئة التي تحد من ارتقاء الوضع الصحي لها.

خامسا. واقع المرأة العراقية في المجال الاجتماعي:

تعاني المرأة العراقية من تراكمات الواقع الاجتماعي والاقتصادي، والثقافي، وتواجه واقعا اجتماعيا متحفظاً، وذلك لتأثير العلاقات السلطوية والنظام الذكوري في العائلة، بالإضافة إلى وضع العراق عامة والذي تأثر بجملة من الصراعات المحلية والإقليمية والعالمية، تتجلى في مظاهر العنف وانتهاك حقوق الإنسان والقمع الفكري والجسدي، وتأثرت قيم المجتمع ومنها ثقافة احترام دور المرأة والإيمان بطاقتها وممارسة أدوارها في المجتمع، بسبب ما خلفه النظام الاستبدادي والحصار الاقتصادي والفكري(العطية فوزية، 2006، ص56).

وبالرغم من أن العراق طرف من أطراف اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والذي يسلتزم بأن تتخذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في كافة الأمور المتعلقة بالزواج والعادات العائلية، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة، لأن الوضع الاجتماعي للمرأة يلاحظ فيه مختلف أشكال التمييز، إلى درجة التعرض للقتل بدافع الشرف، وغسل العار، حيث أعربت لجنة سيداو عن قلقها تجاه العنف ضد المرأة (Nadje Al-ali & Pratt Nicola, 2009, P59)، حيث كان لا يلاحق فاعلها ولا يعاقب عليها كبقية الجرائم.

ومنذ صدور قرار مجلس قيادة الثورة عام 2001 تصنف هذه الجرائم بجرائم الشرف في التشريعات القانونية، والتي تعتبر(القتل بدافع الشرف) ظرفاً مخففاً، وتفرض على مرتكبيها الأحكام التي لا تجعل منها ردعا للآخرين (قانون العقوبات العراقية، مادة 409)، باستثناء حكومة إقليم كردستان التي تعتبر القتل بدافع الشرف ظرفاً مشدداً.

ومن المشاكل التي تواجهها المرأة مشكلة الزواج المبكر، إضافة إلى استخدام النساء كأدوات للمقايضة والهدايا بين القبائل للتبادل والتعويض في الخلافات القبلية، وهذا ماكان يحدث في المناطق النائية وذات التنظيمات القبلية القوية، أما بالنسبة لختان الإناث فلا يعتبر عادة شائعة في العراق خصوصا في المناطق الوسطى والجنوبية، إذ أشارت تقارير المنظمات الدولية إلى أن هناك حالات من الختان في المناطق الشمالية خصوصاً في منطقة جرميان بمحافظة كركوك وهي مبنية على ممارسات دينية وتقليدية (فريدم هاوس، 2005، ص101-132).

كما أن الظروف التي مر بها العراق في سنوات الحرب مع إيران أدت إلى انتشار بعض الظواهر كظاهرة الأرامل اللاتي فقدن أزواجهن في الحرب، حملتهن مسئولية إعالة الأسرة، فأدت إلى اتجاههن إلى سوق العمل، وتقاضيهن أجوراً أقل من الرجال، هذا بالإضافة إلى ظروف الحصار الاقتصادي وبها تفاقمت مشاكلهن المادية والاجتماعية بسبب الغلاء المعيشي، كما دفعت الظروف الشباب إلى الهجرة للخارج والهروب من الواقع فأدى ذلك إلى انتشار ظاهرة العنوسة، وكادت أن تتغير ملامح الطبقات الاجتماعية إلى طبقتين بين الذين يعيشون داخل العراق دون أن يكون لديهم أحد من أسرتهم في الخارج والذين لديهم أبناء في الخارج.

وبعد سقوط النظام انتشرت الفوضى بسبب التوتر الأمني والعنف الطائفي خصوصاً في المناطق الوسطى، حيث دفعت الكثير من الأسر إلى النزوح داخلياً وخارجياً، ورغم أنه من الصعب تحديد النسبة لذلك إلا أن هناك بعض التقارير التي أعدتها المنظمات الدولية تعطي مؤشرات تزيد على أنهم 3 ملايين. كما ظهرت النساء الانتحاريات وهي ظاهرة لم يشهدها

العراق من قبل، حيث تشير التقارير الصحفية أن أغلبهن من زوجات هؤلاء الذين ينتمون إلى تنظيمات إسلامية متطرفة، أو متخلفات عقلياً يتم استغلالهن لإجراء العمليات الانتحارية.

خاتمة:

يلاحظ أن المرأة العراقية قد اكتسبت كثيراً من حقوقها في سبعينات القرن الماضي، إلاأن ظروفها تراجعت إثر دخول العراق في الحرب العراقية- الإيرانية (1988-1980) وكثرة الاضطرابات الداخلية، وأدى ذلك إلى استنزاف الموارد العراقية وأرواح شبابها في الحرب، فكثرت الأرامل واليتامى حيث وقعت أغلب أعباء الحرب على المرأة، هذا بالإضافة إلى تقليص حرياتها من قبل النظام بعد تسعينات القرن الماضي، ومن ثم أدى فرض الحصار الاقتصادي على العراق عقب غزو الكويت عام 1990 إلى تدهور الظروف الاقتصادية مما أثر على معظم مرافق الحياة في المجتمع العراقي.

قائمة المراجع:

1. الاتحاد العام لنساء العراق(2002)، المرأة العراقية : إدارة الارتقاء وتحديات الحصار،العراق، بغداد، دون الناشر.
2. إدارة المرأة - اجامعة الدول العربية (2008)، معدلات الأمية 2007-2008 دون رقم الصفحة.
3. بسيوني محمود وآخرون (1988)، حقوق الانسان، الوثائق العالمية والإقليمية، دار العالمين للملايين، مؤسسة الثقافة للتأليف والترجمة، ط1.
4. بشدري رزكار(2008)، العمالة الوافدة والتغير الديموغراقي في العراق (1990-1968) العراق، السليمانية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية.
5. بوندر جيمس، و هوري سلن (2008)، الحروب والاحتلال في العراق"، تقرير للمنظمات غير الحكومية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
6. بياتي سميرة(2006)، الحركة النسائية في العراق: دراسة مقدمة إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بغرب آسيا، الأمم المتحدة.
7. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام، جمهورية مصر العربية: جيزة (2008).
8. تقرير المؤتمر الاقليمى العربي عشر سنوات بعد بيجين (2004)، دعوة السلام، 8 -9 تموز/ يوليو 2004.
9. جريدة الشرق الأوسط (2009)، عدد 1254.
10. الدستور العراقي عام 2006.
11. زنكه نة هيفاء(2008)، مدينة أرامل العراقية في مسيرة التحرير، بيروت، مركز درسات الوحدة العربية.
12. العطية فوزية(2006)، المرأة العراقية بين القانون وثقافة المجتمع، دراسة منشورة ضمن الأبحاث عن "عدالة النوع وحقوق المرأة في العراق " ، جامعة ديبول الامريكية: المعهد الدولي لحقوق الإنسان.
13. فريدم هاودس (2005)، حقوق المرأة في الشرق الأوسط والشمال:المواطنة والعدالة.
14. قرار رقم 1194 لسنة 1983: قرار مجلس قيادة الثورة (سابقاً).
15. قرم جورج (2004). تعريف المسائل المتعلقة بالاقتصاد وبإعادة الإعمار فى العراق، دراسة منشورة من ضمن مجموعة من الأبحاث عن العراق والمنطقة بعد الحرب، قضايا الإعمار الاقتصادي والاجتماعي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية

16.معهد المرأة القيادة (2008)،: "ورشة العمل: ضمان حقوق المرأة العراقية يقتضى تعديلات الدستورية، عبر الرابط: www.almadapaper.net.
17.وزارة التخطيط والتعاون الإنمائى العراقية (2007) الجهاز المركزى للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات والمجموعة الاحصائية السنوية 2006 - 2007، عبر الرابط: .http://cosit.gov.ig
18.الياسري سحر(2009) الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية للمرأة العاملة، دراسة منشورة فى الانترنت دون صفحة، عبر الربط: 2009/4/10://www.aheway.org .
19.اليشو صوريا(2006)، تقييم المرأة في الوسط السياسي، دراسة منشورة ضمن أبحاث عن: عدالة النوع وحقوق المرأة في العراق،جامعة ديبول الامريكية: المعهد الدولي لحقوق الإنسان.
20. اليونسكو واليونسيف (2005)، الأطفال خارج المدارس: قياس التسرب من التعليم الأساسي، مؤسسة اليونسكو.
21.UNICEF: Sanctions(1998), Schools associated dress, 10/12/1998.
22.Women for Women International Stronger (2008),Women Stronger Nations: Report Series,2008 IRAQ REPORT.
23.Nadje Al-ali & Pratt Nicola (2009),What Kind of Deliberation ?,Women And Occupation In Iraq ,USA: California University Press.